تقدير موقف: 2015/4/22

التوجهات الناشئة للمملكة العربية السعودية

تغييرٌ واعدٌ ينتظر النضوج

ملخص-- في خضم التغيرات الإقليمية واستغلال إيران لاختلال الموازين في المنطقة العربية على إثر ضربات الربيع العربي لأسس الاستبداد، جرى تغير مفاجئ في السياسة الخارجية السعودية تركّز في خاصرتها الاستراتيجية في اليمن، الأمر الذي لا يكتمل بدون معالجة على المستوى المجتمعي داخل اليمن وبدون حزمٍ آخر وبشكل مختلف في سورية. ونقف اليوم على مفترق طريق ينتظر وضوح مكوّنات التوجه الجديد وإتمامه بمستلزماته المنطقية واتساق السياسة الخارجية والإقليمية مع السياسات الداخلية ضمن البوتقة العربية.

دفعت الظروف الإقليمية إلى تغيّر في السياسة الخارجية السعودية تغيراً لم يكن في الحسبان بعد أن أصبح الأمن القومي للبلاد مهدداً تهديداً مباشراً. وورثت القيادة الجديدة وضعاً استراتيجياً تراجع فيه وزن المملكة جراء سياسات الإدارة السابقة التي أخلت بالثقل الاستراتيجي للمملكة بعد اصطفافات سياسية خارج حدودها تضعف عمقها العربي وتغامر بما هو غير مضمون النتائج وبما يترتّب عليه حمولات ماليّة لا سقف لها. وجرى ذلك في سياق التمدّد الإيراني من جهة، واعتبار مفرزات الربيع العربي أمراً غير مرغوب به من جهة أخرى. ويضاف إلى ذلك أن موقف الأنظمة العربية المناوئ من حركات التحرر الوطني التي كانت الحركات السياسية الإسلامية جزأً منها أفضى إلى ظهور التنظيمات العابرة للحدود ولا سيما بعد تمكّن وتمدّد تنظيم الدولة الإسلامية، ليشكّل تهديداً لعدة دول عربية بما في ذلك الكتلة الخليجية. وإن من اللافت للنظر أن باكورة التغير في سياسات السعودية نتج عنه وبشكل سريع ظهور الدعم العربي الكبير على المستوى الشعبي، وشبه إجماع سياسي للأنظمة العربية قلّ أن حدث من قبل. ونقف اليوم على مفترق طريق ينتظر وضوح مكوّنات التوجه الجديد وإتمامه بمستلزماته المنطقية واتساق السياسة الخارجية والإقليمية مع السياسات الداخلية ضمن البوتقة العربية.

تغيرٌ للدور الإقليمي للمملكة

لقد مثّلت الحقبة الماضية للسياسة الخارجية السعودية تخلّياً عن نسقها المعتاد وسياستها الاحتوائية والناعمة، وسبّب ذلك النهج حالة استقطاب إقليمي ساهم في تأزم المشهد السياسي على مستوى النظام العربي ككل. كما دفعت ثنائية الرؤية صديق/عدو إلى وقوع المملكة في مأزق تضارب مصالحها ومبررات تدخّلها وخيارتها. وتعتبر سورية في هذا الصدد مثالاً واضحاً للأزمة السعودية حيث يشكّل تنحي بشار الأسد عن الحكم أولوية لها من أجل وقف التمدّد الإيراني في بلاد

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

الشام، ولكن في الآن نفسه مالت الرياض سابقاً إلى خيار استمرار النظام السوري بنسخة معدّلة كضمان لعدم انتقاله إلى أيدي قوى سياسية وثورية لا ترتاح إليها.

ومما يزيد أزمة الرياض حضور الفاعل التركي على الساحة السورية، حيث تعتبر الرياض أنقرة منافساً إقليمياً لها وركناً من أركان معسكر داعمي الربيع العربي، ونشأ عن ذلك غياب أي تعاون ثنائي حقيقي بينهما رغم تلاقي مصالحهما في تحجيم التمدد الإيراني في سورية والتصدّي له. وضاعف ظهور التنظيمات العابرة للحدود في العراق وسورية الأزمة السعودية، ولا سيما بعد الاتفاق النووي وقبول إيران شريكاً للغرب في محاربة تنظيم الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم المنافس الفارسي وتمكين النفوذ الإيراني في المشرق العربي عامة، وتشتيت جهود المملكة في تحقيق أهدافها في سورية، ناهيك عن خطره على أمن السعودية ذاتها.

تظهر الأشهر الأولى من الحقبة الجديدة توجه الرياض للقطيعة مع أولويات العهد المنصرم، ويتجلى بشكله الأوضح في إعادة الدفء للعلاقات السعودية مع كلّ من تركيا وقطر. وهذا ما يعزّزه تصاعد وتيرة اللقاءات الثنائية بين قادة هذه البلاد وزيادة درجة التنسيق بينهم بشكل واضح في المشهد اليمني، وبشكل جزئي في المشهد السوري. ورغم تعدّد العقبات أمام الرياض في ترميم الصدع الذي أحدثته السياسات السابقة، إلّا أن تحديها الأكبر اليوم هو إنجاز كل ما سبق في بداية عهد جديد يحتاج عادة إلى وقت لإرساء أركان الإدارة الجديدة، وخاصة في سياق إقليمي مضطرب يحتّم سرعة التحرك للحؤول دون استقرار الأمور في صالح إيران.

نهجٌ قيد التطوّر وتحدياتٌ جمّة

تكشف طبيعة عاصفة حزم في اليمن بقيادة السعودية ملامح الأداء السياسي والأمني السعودي الجديدين على النحو التالي:

أولاً: أتى قرار السعودية في التدخل على **استجابة جريئة لطارئٍ خطير** بعد زحف الحوثيين على عدن، ولولا تسارع الأحداث على نحوٍ مليء بالتهديدات لما تدخّلت الرياض، **فحتّم العمل المبادر لاستكمال استراتيجية حماية الخاصرة الخليجية في اليمن**.

ثانياً: لم يتمّ بعدُ **تحديد حدود نجاح حملة عاصفة الحزم** بشكل واضح، ورغم الإعلان أنّ هدف السعودية هو دفع الحوثيين إلى طاولة الحوار، إلّا أن نتائج الحملة المرجوة ما زالت غامضة وقيد الدراسة.

ثالثاً: حرص المملكة على **مراعاة الحالة الاجتماعية اليمنية المركبة**، فإلى جانب مواجهة الحوثيين المدعومين إيرانياً، هي مطالبة بوقف أي تقدّم يمكن أن تحقّقه القاعدة في شرقيّ البلاد خصوصاً حول مدينة المكّلا. ومن ناحية أخرى ينبغي عليها إعادة تأهيل عبد ربه منصور هادي شعبياً، وكسب أو تحييد شرائح واسعة لدى الزيديين والموالين لعلي عبد الله صالح وطرد شبح تقسيم البلاد. وأخيراً يترتّب عليها إعادة تعريف علاقتها مع الأحزاب المعارضة اليمنية بما في ذلك حزب التجمع اليمني للإصلاح.

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

إنّ تحرك الرياض الأخيروالرغبة الجادّة في تغيير موازين القوى في المشرق لا بد أن يحدّد منحاه طويل المدى لكي لا يقع أسيراً لردود الأفعال. وإن شرط كماله ونجاحه وقدرته على استقطاب تركيا وباكستان يكمن في طرح مشروعٍ متكامل الأركان، وأن يتبلور هذا الأخير في استراتيجية يمكن لأنقرة وإسلام أباد الانخراط فيها. فلدى البلدين مجموعة من الهواجس والتحديّات الخاصة بكل منهما لا يمكن تجاهلها، والاكتفاء بإنشاء شراكة غير مضبوطة أو غير واضحة المعالم. فتركيا دولةٌ عضوٌ في حلف شمال الأطلسي، ويترتّب على عضويتها مجموعة من الالتزامات تحدّ من طبيعة حراكها العسكري، ناهيك عن عزوف أنقرة عن إجراء أي تدّخل بري سواء في سورية أو في العراق أو في اليمن وذلك لغياب إرادة دولية له، ومن أجل تجنّب تصادمٍ صلب مع إيران التي تربطها بها عدد من الاتفاقات التجارية والأمنية، وأضف إلى ذلك الخشية التركية من أن يُعنون تدخّلها أنه حركة عثمانية معادية للقومية العربية. وتتكرر العوائق نفسها إلى حد بعيد على الصعيد الباكستاني، فبالإضافة إلى امتلاكها حدود مشتركة مع إيران على طول 900 كلم، تربط البلدين علاقاتٌ تجاريةٌ واقتصادية، أحدها خطّ غاز إيراني على امتداد 2,775 كلم، ناهيك عن وجود كتلة شيعية كبيرة في باكستان. وقد ظهر تردّد هذه الدول في مقابلة الحماس السعودي في عدة أشكال، أحدها رفض البرلمان الباكستاني إشراك جيش بلاده في أي عمليات عسكرية في اليمن، والآخر اكتفاء أنقرة بمباركة عاصفة الحزم وتقديم خبراتها العسكرية وخدماتها اللوجستية دون المشاركة المباشرة فيها. وإذا اعتبرنا أن هذه المواقف هي مواقف رسمية فحسب، ويمكن أن تترافق مع سلوك عمليّ مختلف، إلا أنها على كل حال تضع حدوداً لمدى الدعم المقدّم.

حزمٌ مختلف في سورية

لا شك أن عاصفة الحزم أسست لحقبة جديدة في المشرق العربي، اضطلعت فيها القوى المشرقية في الأخذ بزمام المبادرة، ممهّدة لفرصة قيام نظام إقليمي جديد يقلّص الطموحات الإقليمية لإيران. إلّا إن الأولوية الكبرى للسعودية اليوم هو نجاح حملتها العسكرية في اليمن، ولا يتصوّر توجّهها إلى سورية قبل تحقيق رصيدٍ جديدٍ لها لدى دول الجوار. إلّا أن ذلك لن يحجمها عن العمل على وقف المدّ الإيراني فيه. ويمكن أن نحدّد مساندتها في ثلاثة أشكال:

أولاً: رفع درجة التنسيق والتعاون اللوجستي مع تركيا وقطر في الجبهتين الشمالية والجنوبية، ويتضمّن ذلك توحيد الدعم المخّصص لقوى المقاومة الشعبية وخفض حالة الاستقطاب التي سادت المشهد العسكري طيلة الأعوام الثلاثة الماضية. وسيترجم ذلك في بسط سيطرة الثوار في الشمال والقضاء على جيوب القوى الموالية لنظام دمشق في الحين الأول، ومن ثم ضرب المناطق الحساسة للنظام فيما بقي من أماكن سيطرته في الشمال. ومن المرجّح الحاجة الأكيدة لتزويد قوى المقاومة بمضادات طيران نوعية وذلك بهدف تحييد سلاح الجو لنظام الأسد وتخفيف أثاره في المعادلة العسكرية القائمة في الجغرافية السورية.

ثانياً: دعم المعارضة السياسية ورفع درجة جاهزيتها وتوسعة هامش تحرّكها، وتوجّه كل من السعودية وتركيا وقطر لتوحيد جهودها في هذا الصدد بما يخدم تحقيق اتفاق سياسي وفق بيان جنيف. ويتوجب على الأطراف الإقليمية المعنية

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

في هذا السياق الاتفاق على شكل النظام المستقبلي في سورية وقطع الشكّ باليقين فيما يتعلّق بدور بشار الأسد وأركان نظامه في المرحلة الانتقالية.

ثالثاً: الاتفاق على استراتيجية موحدة لمحاربة التنظيمات العابرة للحدود. وإذ ليس ثمة خلاف بين الدول العربية والأطراف الإقليمية والقوى الثورية الوطنية على خطورة هذه المجموعات، ليس واضحاً ما هي الطريقة المثلى للتصدّي لها على الصعيدين الإيديولوجي والميداني، وضرورة شمول هذا التصدّي للميليشيات الشيعية التي تعمل لحساب إيران والتي تُعتبر محفِّزاً قويّاً لنظيراتها التي تُحسب على السنّة. ويضاف إلى ذلك إدراك أن التخلّص من هذه المجموعات يتطلّب وقتاً غير قصير، كما أكدت ذلك التجارب في العراق وغيرها من البلدان. ويبدو أنه توصلت بعض الأطراف الإقليمية والدولية إلى أولوية تحقيق انتقال السلطة في دمشق. ويوازي ذلك ممارسة ضغوط متزايدة على جهة النصرة من أجل حضّها على فكّ بيعتها من القاعدة وتبنّي خطابٍ وطني، مما يسمح بإرجاء التعامل معها إلى ما بعد سقوط النظام.

خاتمة

وفي هذه الظروف يعوّل على القيادة السعودية الجديدة القيام بإجراءاتٍ جذرية على المستوى الخارجي تساهم في استعادة المملكة لدورها الأساسي في منطقة المشرق ويتمثل أهمها في:

1. على الصعيد الإقليمي: تذليل العقبات أمام تشكّل تحالفات إقليمية متينة لوقف التمدّد الإيراني من جهة وإعادة حالة الاستقرار إلى المشرق العربي من جهة أخرى. ويتوجب عليها في هذا الصدد إبداء مرونةٍ أكبر تجاه احتياجات الدول المؤثرة في المنطقة وعلى رأسها تركيا وقطر وباكستان، يقابلها بطبيعة الحال سلوك مماثل ومتبادل من تلك الدول.
2. على الصعيد العربي المجتمعي: المصالحة مع التوجهات الشعبية العامة، بما في ذلك تعديل موقفها من حركات التحرر الشعبية والربيع العربي، وإيجاد صيغة تفاهمات جديدة معها، فإعادة تأهيل الأنظمة السياسية السابقة عبر نهج دعم الثورات المضادة سيسهم في إبقاء المناخ الاجتماعي رافضاً ومحتجاً، الأمر الذي يزيد من فرص الاضطراب في البيئة العربية فتبقى مجالاً للاستقطاب الإقليمي من جهة ومرتعاً خصباً للحركات الراديكالية من جهة أخرى.

ولضمان فاعلية تلك الحزمتين، ينبغي على القيادة السعودية الجديدة في المحصلة إعادة توليف علاقتها بالولايات المتحدة وخلق هوامش حركة أوسع بما يخدم مصالحها ومصالح شعوب المشرق العربي، ويؤسس لبيئة ومناخ يشجعان على تشكيل استراتيجية سياسية وأمنية مديدة ومشتركة لدول المنطقة.

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

يمكننا أن نستنتج أنه من المبكرّ الحديث عن محور سعودي-قطري-تركي-باكستاني ناجزٍ، فالتقارب حديث العهد وقائم بشكل رئيس على وقف تمدّد إيران ووضع حدّ لغطرستها وصلف قوات الحرس الثوري. وفي ضوء الأحداث التي عصفت بالمنطقة بعد انطلاقة الربيع العربي، لا يزال أمام دول المنطقة مجتمعةً شوطاً طويلاً قبل إعادة بناء الثقة بينها وبين شعوبها والارتقاء بأدائها السياسي والتنموي. إلّا أن الإرادة السعودية الجديدة والعزيمة التي أظهرتها الرياض حديثاً في تذليل الصعوبات تبّشر بإنشاء فضاءات جديدة مواتية لسياسات المنطقة، وإن مردودها وإن استلزم بعض الوقت لاكتماله سيكون إيجابياً لشعوب المشرق قاطبة وعلى رأس اللائحة الشعب السوري.

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية